(٢)

زياد حافظ

كاتب وباحث عربي مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية.

عندما كلفني الدكتور خير الدين حسيب، مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، مراجعة كتاب الدكتور محمد محمود الإمام: **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، قلت في نفسي: هذه مهمة لا يمكنها أن تفوتني لأنها تصبّ في صلب اهتماماتي القومية العربية على الصعيد الاقتصادي، وبخاصة ما يتعلق بموضوع التكامل الاقتصادي الذي أعتبره ركيزة للمشروع العربي النهضوي الوحدوي. وبالفعل باشرت بقراءة المؤلف الذي يتجاوز عدد صفحاته سبعمائة صفحة بما فيها من جداول ومراجع.

أولاً: ملاحظات عامة

إن قراءة الكتاب ليست سهلة لعدة أسباب:

١ ـ الموضوع بحد ذاته صعب وإن كان مهماً.

٢ ـ إن أسلوب الكتاب جاف ووصفي لا يشدّ الانتباه لفترة طويلة بسبب ما يرافق ذلك من ملل مشروع.

٣ ـ إن الأسلوب الوصفي يطغى على المنهج التحليلي النقدي، وإن كان الأخير موجوداً بإسهاب في الفصول التقييمية. فالقارئ المهتم بالموضوع مشدود إلى التقييم والنقد وليس للوصف، وإن كان للوصف أهمية في عرض الموضوع كمرجع. وفي هذا الإطار بالذات تكمن المشكلة، إذ لا يدري القارئ ما إذا كان يقرأ رأي المؤلف أو آراء غيره.

إن ما يلفت النظر في الكتاب هو الغياب المطلق للهوامش[١] التي تحدّد مصدر الأفكار أو المعلومات، فالقارئ لا يدري من أين يأتي المؤلف بالمعلومات وحتى المواثيق

(١) الاستثناء الوحيد جاء في صفحة ٥٢٥ عندما أشار المؤلف إلى دراسة الدكتور حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة** عربياً، ودراستين لمحمد محمود الإمام: **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق، وتطور الأطر المؤسسية للاتحاد الأوروبي: الدروس المستفادة للتكامل العربي.**

التي يستند إليها. ولا أدري إن كان الأمر قد سقط سهواً لدى المؤلف، إذ إن ذلك يفقد الكتاب صدقية بحيث يكون مرجعاً لأي باحث في الموضوع. لا شك في أن المؤلف قد بذل جهداً مشكوراً في جمع الوثائق ووصفها، إلا أنه على ما يبدو لم يحدّد مصدرها وتاريخها ومكان نشرها، وعلى الرغم من أن الكتاب يحتوي قائمة بالمراجع الدولية والعربية، إلا أن الصلة بين البحث والمراجع مفقودة، وهذا ما نأسف له.

٤ ـ كنت أتمنى لو أن المؤلف وظّف فصلاً تمهيدياً بدلا من فصل وضع في آخر الكتاب (الفصل السابع عشر) لأهم أسباب التكامل والمفاصل النظرية لمفهوم التكامل الاقتصادي، أو على الأقل أعطى لمحة تاريخية عن الفكر التكاملي وما إذا كانت مختلف التجارب الفعلية منسجمة مع تطور الفكر النظري. كما كنت أتمنى لو أعطيت مساحة أوسع للتطورات السياسية التي اتسمت بها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً مرحلة الحرب الباردة، ومن ثمة سقوط منظومة الدول الاشتراكية وتفاقم آثار الهيمنة الأمريكية وترويج فكرة العولمة وما يرافقها من نظريات سياسية واقتصادية. وفي رأيي كان لا بد من الإشارة على الأقل إلى التركيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الرئيسة في مختلف القارات وما نجم عنها من تفاعلات على صعيد إنجاح أو إفشال التجربة التكاملية. ويبدو ذلك واضحاً من وصف تجربة أمريكا اللاتينية ورفض بعض الدول توسيع رقعة السوق إيماناً بأن السوق المحلية المحمية كفيلة بتوفير الأرباح (ص ٤٦٦-٤٦٧). كما كنت أتمنى أيضاً لو أن المؤلف توقف عند دور المنظمات الدولية كمجموعة مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوصفات الاقتصادية التي كانت أقرب إلى الإملاءات القسرية أكثر من الإرشادات وما رافقها من مآسٍ في عدد من الدول، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء. هذه التمنيات لا تشكل انتقاصاً من المجهود الهائل الذي بذله الكاتب، بل هي ما أعتبره من الضروريات لجعل المؤلف مرجعاً أساسياً في موضوع التكامل في العالم، بل مرجعية موسوعية قائمة بحدّ ذاتها. على كل حال، سأستعرض مفاصل الكتاب لتبيان شمولية البحث وما أسفر عنه.

ثانياً: مفاصل الكتاب

يتألف الكتاب من ستة أقسام مقسمة بدورها إلى ثمانية عشر فصلاً، باستثناء القسم السادس الذي جاء من دون فصول. أما **القسم الأول**، فيعالج التجربة الأفريقية على مستوى القارة، كما على مستوى المناطق، وعلى امتداد ١٤٩ صفحة. و**القسم الثاني**، يعالج تجارب التكامل في آسيا وأوقيانوسيا والباسيفيكي، وذلك في ١٠١ صفحة. و**القسم الثالث**، وهو الأكبر، يعالج التجارب الأمريكية، وذلك في ١٥٢ صفحة. و**القسم الرابع**، وهو أقصر الأقسام، يعالج المعالم الأساسية للتجارب العربية في ٣٩ صفحة. و**القسم الخامس**، وهو امتداد للأقسام الأربعة السابقة، يعتبر محاولة لفهم تجارب التكامل ومغزاها بالنسبة إلى الوطن العربي في ١٢٦ صفحة، ويأتي ذلك في الفصل الأخير للقسم الخامس. أما **القسم السادس**، أو **الخاتمة**، فهو محاولة لوضع مشروع لتطوير التكامل العربي.

غير أن القارئ الذي لا يملك الوقت الكافي، أو بصراحة أكثر الصبر على قراءة

الكتاب، قد يكتفي بالخلاصة التنفيذية التي تلي مقدمة الكتاب على مدى اثنتين وخمسين صفحة استطاع من خلالها المؤلف جمع كل ما أتى به في الأقسام الستة. كما أن هذه الخلاصة تجمع بين وصف مختلف التجارب والتحليل النقدي السريع لها، ما يغني القارئ عن الاستفاضة بتفاصيل ليس بحاجة اليها لفهم تلك التجارب. وأخيراً لا بد من ملاحظة مجهود المؤلف الذي أضاف إلى كل قسم فصلاً تقييمياً للتجارب قيد البحث يسرد فيه النقاط الرئيسية.

ثالثاً: مقدمة الكتاب

يعتبر المؤلف أن المنتصف الثاني من القرن العشرين شهد تطورات و«تحولات مهمة أثرث في أساليب إدارة شؤون الدول وتنظيم العلاقات في ما بينها». ويؤكد أنه عقب الحرب العالمية الثانية وُجد إجماع عالمي على رفض اعتماد الصراع المسلح أداةً لتحقيق المطامع القطرية أو لضم دول بعضها إلى بعض بحدّ السلاح. ورافق ذلك شيوع هدف الاستقرار والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان. أما التحوّل الثاني، فهو رفض الاستعمار المباشر وما تولّد عنه من نزعات استقلالية عند المستعمرات في مختلف بقاع العالم لإزاحة المستعمر الذي كان ينهب ثروات الشعوب ويعمّق عوامل تخلفها. فالتحول الأول، أي رفض منطق النزاع المسلح عند الدول المتقدمة، أدى إلى وجوب تحقيق وحدة سياسية، بينما وجدت الدول الحديثة الاستقلال والصغيرة الحجم في الوحدة السياسية «ما يمكّنها من التخلص مما فرضه الاستعمار عليها من تمزق». لكن ذلك الهدف لم يكن سهل المنال بسبب الحزازات التي خلفتها الحروب بين الدول المتقدمة، وبسبب قلة الخبرة في إدارة شؤون البلاد في الدول الحديثة الاستقلال، «كما أن محاولات التوحيد بين دول ربط بينها الوقوع بيد المستعمر نفسه لم تجد لها سنداً كافياً من الروابط الثقافية والاجتماعية، بينما حال ضعف بنيتها كدول دون تمكنها مجتمعة من إدارة شؤون دولة تضمها وبناء قدراتها».

هكذا وضع المؤلف الإطار العام للمسيرة التاريخية لمحاولات التكامل في العالم. ويضيف أن «بروز الشأن الاقتصادي كعامل يلعب أدواراً متعددة» هو التحول الذي أدى إلى إقامة ترتيبات إقليمية تعيد هيكلة العلاقات الدولية الاقتصادية «لحماية المكتسبات السياسية وتمهّد للتوحد السياسي بعد أن اتضحت صعوبة القفز إليه»، أي بمعنى آخر أن الطريق إلى الوحدة السياسية يمرّ أولاً بطريق الوحدة الاقتصادية، سواء عند الدول المتقدمة أو عند الدول الحديثة الاستقلال. فهذه الدول رأت في «ترتيبات التكامل الإقليمي منفذاً إلى تصحيح علاقاتها الخارجية ودعماً لجهودها التنموية القطرية». ويضيف المؤلف أن الدول النامية «تلمّست الطريق إلى كل من التنمية والتكامل من الأدبيات التي نشأت أساساً في العالم المتقدم». فالدول القطرية أخذت بأسلوب التخطيط الإلزامي الذي أرست قواعده النظم الاشتراكية، «دون أن تلحظ أن هذه الأخيرة وضعت هذا الأسلوب في إطار اجتماعي مغاير، وأن التنمية هي في جوهرها عملية مجتمعية شاملة».

لا بد لي من التوقف عند هذه الملاحظة. صحيح أن التنمية في جوهرها عملية مجتمعية شاملة، ولكنني أختلف بالرأي الذي يضع منطق التخطيط في خانة

المنظومة الاشتراكية. أعتقد أنها ملاحظة غير دقيقة. فالدول المتقدمة كفرنسا وبريطانيا التزمت منطق التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية حتى أواخر الستينيات، وذلك في إطار إعادة بناء اقتصاداتها، وقد اتبع الكثير من الدول الحديثة الاستقلال ذلك الأسلوب. كما أن الأدبيات الاقتصادية في الجامعات الغربية آنذاك لم تكن ناقدة لمبدأ التخطيط بحدّ ذاته، وخاصة أن النظرية الاقتصادية للتنمية كانت تتمحور حول أفكار «التصنيع المصنّع» (Industrializing Industry)، ونظرية «الدفع الأولي» (Cost Push Development Theory) التي كانت تنتهج مبدأ التخطيط. هذا ما كنت أريد الإشارة اليه، وبخاصة أن هناك حملة مركزّة من الليبراليين العرب الجدد على مفهوم التنمية كما مورس في الستينيات. والمقصود بالذات التجربة الناصرية التي لم تفشل في نظري بقدر ما عطلتها نكسة ١٩٦٧ وغياب جمال عبد الناصر ومجيء السادات ومشروعه «الانفتاحي» الذي أقصى الإنجازات السابقة.

وفي مقدمة الكتاب، يؤكد المؤلف أن الربع الأخير من القرن العشرين جاء «حاملاً معه نذراً عديدة أصابت العالمين الثاني والثالث بسلبيات أفرزتها مشاكل العالم الرأسمالي، بدءاً من انهيار نظام النقد العالمي في بريتون وودز، وتفاقم مديونية دول العالم الثالث، وبخاصة تلك التي اعتمدت على رأس المال الأجنبي». ويشير المؤلف إلى وصفات المؤسسات الدولية التي فرضت إعادة هيكلة الاقتصادات المعنية وما أفرزت من تناقضات في المواقف. فمن ناحية، تصاعدت الدعوة إلى الأخذ بتنمية إنسانية تتمحور حول الإنسان، وبالمقابل اشتدت الحملة المتمحورة حول السوق التي تطالب بتعديل النظم الاقتصادية القطرية لتتفق مع قواعد تحرير التجارة في السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال مع الحماية الفكرية لصالح الاقتصادات الأكثر تقدماً، وخاصة لمنفعة الشركات العابرة القومية. كل ذلك صحيح، إلا أن المؤلف يضيف أنه «لتعزيز هذه التوجهات غيّرت الولايات المتحدة موقفها من الدخول في ترتيبات إقليمية، لتقود مع الاتحاد الأوروبي إقليمية جديدة تضم دولاً نامية إلى دولة أو تجمع لدول متقدمة، بدعوى مساعدتها على التمسك بالبرامج التي تفرض عليها لإعادة هيكلة اقتصاداتها، بل نظمها السياسية والاجتماعية ومنظوماتها الثقافية» (ص ١٤). هذه الفقرة من أهم الفقرات التي وردت في الكتاب، وكنت أتمنى لو أن المؤلف استفاض في ذلك الموضوع لأن التوجّه الذي تقوده الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي يهدف إلى إعادة بناء ثقافات تتلاءم مع التوجهات الإمبريالية الجديدة التي تفقد المناعة لدى الدول النامية لمواجهة تلك الهجمة. المؤلف مشكور لانتباهه إلى التطور الخطر الذي يهدّد كيانات الدول النامية ولا سيما الدول العربية بالمزيد من التفكيك والتمزق. وهو يحذر الدول العربية من الوقوع فريسة للإقليمية الجديدة، وبخاصة أن الدول النامية باشرت بإجراء مراجعة شاملة أفضت إلى جيل جديد من اتفاقات التكامل مختلفة في أسسها عن التجربة الأوروبية.

وهنا يكمن هدف الدراسة التي أعدها المؤلف. فالسؤال الأساسي كان ولا يزال: لماذا فشلت معظم محاولات الدول النامية لتطبيق المنهج الأوروبي، بما في ذلك المحاولة العربية؟ ويلي السؤال سؤال آخر: هل

التعديلات التي تتعرض لها التجمعات النامية، سواء ضمن حدودها الذاتية أو في إطار الإقليمية الجديدة، قادرة على إخراجها من عثرة التكامل والتنمية فيه؟ وهل ما يطرحه البعض (المؤلف يتجنب تسميتهم) من نبذ الإقليمية والأخذ بتحرير اقتصادي قطري بمؤازرة من المؤسسات الدولية والقوى الواقفة خلفها، أجدى في ظل قوى العولمة المتنامية؟ وهل حقاً أن المعيار الذي تنسب إليه قدرة ترتيبات التكامل هو نجاحها في التحرير المتعدد الأطراف للتدفقات الاقتصادية، وبخاصة السلع والخدمات ورأس المال، كما تدّعي المؤسسات الدولية؟ هذه هي الأسئلة التي يجب معالجتها، وذلك يقتضي دراسة تجارب التكامل في العالم، وخاصة للدول النامية لاستخلاص العبر، سواء في ظل الجيل الأول للاتفاقات التكاملية الذي كان العرب من أوائل من أخذ به، أو دواعي التحول إلى الجيل الثاني.

رابعاً: الخبرة الأفريقية في التعاون والتكامل الإقليمي

يخصص المؤلف **الفصول الأربعة الأولى** لجرد ووصف التجارب التكاملية في كل من المناطق الأفريقية وتاريخها وظروف نشأتها والمواثيق المختلفة التي حددتها، إضافة إلى آلياتها التنفيذية. وهذه الفصول مفيدة لأي باحث لأنها اتخذت الطابع شبه الموسوعي لما تحتوي من معلومات موثقة وموضّبة في مكان واحد، وإن افتقرت مع الأسف إلى الهوامش التي تحدّد مصادر المعلومات. أما **الفصل الخامس**، فهو فصل تقييمي يعالج فيه المؤلف ما يعتبره أهم القضايا التي أثرت في مختلف التجارب، وهو خال أيضا من المراجع والهوامش، ما يقلل من فعاليته كدراسة تقييمية تشكل مرجعية قائمة بحدّ ذاتها، وبخاصة أن القارئ لا يدري أين يبدأ ولا أين ينتهي رأي المؤلف، وأين يكمن رأي الآخرين.

عند انتهاء الحرب العالمية الثانية كان عدد الدول المستقلة أربع: إثيوبيا وجنوب أفريقيا وليبيريا ومصر، علماً أن النفوذ البريطاني في كل من مصر وجنوب أفريقيا كان مسيطراً على القرار السياسي. وتستطيع القارة الأفريقية أن تتباهى بأنها صاحبة أقدم تجربة تكاملية في الزمن الحديث، ألا وهي الوحدة الجمركية في جنوب أفريقيا التي تأسست عام ١٩١٠، والتي ضمّت دولاً من خارج الإقليم وأخرى حبيسة فيه، وقد استطاعت تجاوز المقاطعة التي فرضت على النظام العنصري في جنوب أفريقيا وزيمبابوي (روديسيا آنذاك حتى عام ١٩٨٠) وما زالت تعمل بنجاح حتى الآن. والمراجعة التاريخية وفقاً للمؤلف تفيد بأن الدول الاستعمارية عمدت خلال حقبة الاستعمار «إلى فرض نوع من التجمع الإقليمي لمستعمراتها تسهيلاً لإدارة شؤونها»، وإن كانت تلك التجمعات قد تمّت قسراً وربطت مرافقها الاقتصادية بالمستعمر على حساب مصالحها البينية.

والدول الأفريقية عانت تقسيمات هشّة ورثتها عن المستعمر الذي حرص على استمرارية الارتباط به. فالمحاولات الأولى التي كانت تهدف إلى تأسيس نوع من الوحدة السياسية في أفريقيا، أسفرت عام ١٩٦٤ عن ولادة منظمة الوحدة الأفريقية التي كان مقرراً أن تنضم إلى عضويتها كل الدول الأفريقية عند حصولها على استقلالها. غير أن قدرات المنظمة ظلت

محدودة في مواجهة التحديات الأمنية والتنموية التي عصفت بالقارة. ولذلك قامت خلال ١٥ سنة أكثر من ٢٠ منظمة بين الدول والقطاعات، وحوالى ١٢٠ منظمة قطاعية ثنائية أو متعددة الأطراف. أما المحاولة الوحيدة لتطبيق المنهج الفدرالي، فكان مقصوراً على اتحاد تنجانيقا مع زنجبار في دولة تنزانيا. ويشير المؤلف إلى أن التجمع الشرق أفريقي كان أوضح تعبير عن «التأثر بمعيار التجمع في الأطر التي خلفها الاستعمار»، حيث إنه قام على أنقاض الاتحاد الجمركي الذي أنشأته بريطانيا عام ١٩١٧، والذي استمر حوالى نصف قرن. إلا أن ذلك الترتيب لم يشكل تكاملاً بالمعنى الصحيح لأنه فرض قسراً من المستعمر المشترك في الاتفاق من أجل استغلال ثروات المنطقة وتكريس التخلف والتبعية. أما ما واجهته دول غرب أفريقيا من انقسام بين دول أنغلوفونية وأخرى فرانكوفونية، فكان الردّ عليه بإنشاء منظومة «إيكواس» عام ١٩٧٥ ضمت ١٦ دولة، ٩ منها فرانكوفونية، و٥ أنغلوفونية، و٢ برتغالية. وقد شجع نجاح إنجاز تلك الاتفاقية في زمن قليل على الدعوة إلى تجمع في وسط أفريقيا كما في الشرق والجنوب، فكانت منظومة «كياس» في عام ١٩٨٣.

أما جنوب أفريقيا، ففضلت دولها إقامة مؤتمر للتعاون في التنمية عام ١٩٧٩، بينما أعيد عام ١٩٨٩ «تنشيط» التجمع المغاربي الذي كان قد بدأ عام ١٩٦٥. كل هذه التجمعات شملت كل دول القارة، إلا أنها لم تكن وحيدة، بل رافقتها تجمعات تعاونية بين الدول الواقعة في أحواض أنهار أو بحيرات تعنى في المقام الأول باستغلال الموارد المشتركة ومعالجة ما تتعرض له من مشاكل. وفي المحصلة، لقد وصل عدد التجمعات الإقليمية للدول الأفريقية على مرّ السنين إلى ٢٤، أقدمها الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية (عام ١٩١٠)، وأحدثها جماعة دول الساحل والصحراء (عام ١٩٩٨).

لكن التقييم الموضوعي لمجمل التجارب التي شهدتها القارة تفيد بأنها فشلت، وذلك لعدة أسباب:

١ ـ يشير المؤلف إلى عدم ملاءمة النموذج التكاملي المطبق المبني على تكامل الأسواق بسبب ضعف التتام الاقتصادي (Economic Complementarity) بين الدول، ووجود قطاع كبير غير اتجاري، وغلبة إنتاج مواد أولية توجه الأسواق العالمية وتوثق علاقاتها بأطراف خارجية، مما يترتب على ذلك من سوء في توزيع منافع التكامل.

٢ ـ يخلص المؤلف إلى أن غياب الديمقراطية وتحكم الساسة والموظفين في العملية التكاملية دون مشاركة شعبية أدى إلى تسلط فئة محدودة على مقدرات الدول، ما ساهم في عرقلة مسار التكامل بسبب الخلافات والصراعات التي حصلت بينهم. إضافة إلى ذلك، تعرض عدد كبير من الدول لنزاعات داخلية وإقليمية وحدودية وحروب عرقلت التكامل والتنمية، بل «تسببت في مجاعات أكثر مما سببه الانكشاف الغذائي».

٣ ـ لم تكن الدول التي حصلت على استقلالها لتتمتع بهياكل متينة قادرة على إدارة شؤون البلاد وتنميتها. كما أن معظم هذه الدول أحادية الإنتاج يغلب عليها اقتصاد الكفاف، إضافة إلى ضعف المواد البشرية وضعف القطاع الخاص. وقد جرد

المؤلف معظم عوامل التخلف التي ورثتها الدول الأفريقية عن الحقبة الاستعمارية دون أن يتطرق إلى أن حدود هذه الدول رسمها المستعمر وفقاً لمصالحه ودون الأخذ بعين الاعتبار التركيبات الديمغرافية والعرقية القبلية السائدة، والتي أدت إلى نزاعات ما زالت آثارها موجودة حتى اليوم. فالحركات الانفصالية في عدد من الدول الأفريقية الكبيرة أعاقت عملية الانفتاح السياسي والمشاركة الشعبية في القرارات الأساسية، ما زاد الارتهان إلى الخارج. فعلى سبيل المثال، كانت الحركة الانفصالية في نيجيريا وفي الكونغو (زائير) من أهم المبررات لظهور الدكتاتوريات التي كان يدعمها المجتمع الدولي، وخاصة المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وحتى المؤسسات المالية الأفريقية، كالبنك الأفريقي للتنمية. أما الحروب الأهلية التي شملت معظم دول القارة، فما زال بعضها قائماً كما في شاطئ العاج وليبيريا والصومال. ولا ندري إذا ما كانت الحرب الأهلية في السودان قد انتهت فعلاً أو هي مهددة مرة أخرى بالاشتعال.

٤ ـ يشير المؤلف إلى ضعف ما يسميه بـ «التشابكات الاقتصادية البينية»، ويعني بذلك ضعف قطاع الصناعة والتماثل في هياكل التصدير المقتصرة على تصدير المواد الأولية إلى خارج القارة، واستيراد منتجات صناعية منه، إضافة إلى غياب الترابط الصناعي وضعف التتام بين الاقتصادات الأفريقية التي تفتقر إلى أسواق كبيرة للصادرات التقليدية. ويضيف المؤلف عدداً من الأسباب التي أدت إلى الفشل، ألا وهي غياب الإرادة السياسية، وربما تكون هذه من أهم الأسباب إن لم تكن من أهمها. كما أن تشوّه العلاقات الاقتصادية الدولية لمصلحة الدول الصناعية، والاعتماد عليها حتى بعد حقبة الاستعمار بدلا من التعاون الحقيقي مع الدول المجاورة، هما من أسباب الفشل. ويضيف أيضاً أن القصور في آليات التكامل والتحايل عليها يعود إلى قرارات الرؤساء الأفريقيين لشنّ مشروعات ضخمة خاوية من المضمون وغير مشفوعة بآليات تنفيذ فعالة. كل ذلك أدى إلى إفراط في مؤسسات ترتيباتها التكاملية من دون قدرات تكسبها الفعالية والديناميكية التي تكفل تنفيذ الاتفاقات. ويشير المؤلف إلى تعدد المشاركة في تجمعات إقليمية، فمن بين ٥٣ دولة أفريقية هناك ٢٧ دولة أعضاء في تجمعين إقليميين، بينما هناك ١٨ دولة أعضاء في ثلاثة تجمعات، فيما الكونغو الديمقراطية هي عضو في أربعة تجمعات. ويثير تداخل العضويات صعوبة متابعة كل منها، كما يحدث تضارباً في السياسات التي يتعيّن على كل دولة اتباعها. وينتهي المؤلف من تعداد أسباب الفشل في التجربة التكاملية ويرجعها إلى البيئة الدولية التي يصفها بأنها «معادية» (ص ٢١٤)، كتراجع الاهتمام بأفريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة، وزيادة حدة تداعيات العولمة.

أما البدائل المطروحة، فهي تتمحور حول مراجعة ترتيبات التكامل. وفي هذا الإطار، يشير المؤلف إلى العمل **أولاً** على إعادة هيكلة الاقتصادات القطرية لجعلها «أقدر على الانتفاع من التكامل الإقليمي»، دون أن يوضح كيف يمكن أن يتمّ ذلك، **وثانياً** مراعاة الواقع الأفريقي الذي يتميز بكبر القطاع غير المنظم (Informal Economy) الذي يقود التبادل التجاري بين الدول المجاورة. فذلك القطاع أساسي للعائلات

الفقيرة، فهو الذي يوفر لها الدخل دون أن تستفيد منه الدولة التي لا تستطيع ضبطه. من جهة أخرى، إن التجارة الزراعية غير المنظمة توفر الغذاء بكميات صغيرة وأسعار معقولة إلى أماكن يتعذر الوصول إليها، فهي توفر التغلب على ضعف شبكات النقل والاتصال الضرورية للتجارة المنظمة. ويشدد المؤلف على قضايا السيادة والمشاركة، بما فيها قضايا التعويض على المتضررين من الفئات الفقيرة من إجراءات التكامل ريثما يتمّ بناء ثقافة للتكامل تتماشى مع مقتضيات السلطة فوق الوطنية والضرورية لعملية التكامل.

ويأسف المؤلف لعدم وجود اهتمام بدراسة تنسيق السياسات الكلية في التكامل والتركيز فقط على مواجهة قضايا تقلبات أسعار الصرف وعدم استقرار العملات. فهذه القضايا ليست محورية، في رأيه، بل لا بد من الانتباه إلى خطورة الدعوات لربط الإقليم بضامن من الدول المتقدمة، كما هو الحال في منطقة غرب أفريقيا الفرانكوفونية وفرنسا التي «تضمن» ثبات سعر صرف العملة المحلية مع اليورو كاستنساخ للاستعمار الفرنسي لأفريقيا، و«إن كان البعض يرى أن حلول اليورو والاتحاد الأوروبي يقلل من شأن هذا الاعتراض. اللافت للنظر في هذا المجال أن الوحدة النقدية في منطقة غرب أفريقيا الفرانكوفونية قد تمّت قبل إتمام التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم، وذلك يختلف عن التجربة الأوروبية التي لم تصل إلى وحدة النقد إلا بعد عملية التكامل. فهل هناك من عبرة يمكن استخلاصها؟ النظرية الاقتصادية السائدة عاجزة عن إعطاء أي تفسير، إلا أن الظروف السياسية الخاصة بالمنطقة مكّنت من إنجاز تلك الوحدة النقدية. لا ندري أين يقف المؤلف من هذه النقطة، وإن كانت لافتة لانتباهه، إلا أن الخلاصة الفكرية ما زالت غامضة. فهل يعني أنه إذا ما توافرت الظروف السياسية يمكن إنجاز التكامل، وإن لم تتوافر شروطها الموضوعية، كما تقول النظرية الاقتصادية؟ هل لنظرية الدكتور نديم البيطار الناقدة، الضرورة الاقتصادية لإنجاز الوحدة العربية من صدقية على واقع التجربة في غرب أفريقيا؟

ويختم المؤلف الفصل التقييمي بالتطرق بشكل مقتضب إلى العلاقة بين السياسة والاقتصاد، حيث يسرد مقولة الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية للفترة ١٩٧٥-١٩٩٣: «إنه لم يثبت أن التعاون الاقتصادي يفضي إلى تكامل سياسي، بل لا بد من أن يسير الاثنان جنباً إلى جنب كهدف مزدوج، بحيث تساعد العملية السياسية عملية التكامل الاقتصادي وفق قانون السببية التراكمية». ويضيف أنه لا بد من مرور الدولة والإقليم والقارة بعملية إعادة هيكلة وتحويل، ولا بد من إشراك الناس وعدم الاكتفاء بقيادة الحكومة التكامل. كما ينتقد التركيز على بناء الأطر المؤسسية على حساب الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وعلى ضرورة التركيز على الأولويات المرحلية وكيفية اختيار الشركاء في التكامل.

خامساً: تجارب التكامل في آسيا وأوقيانوسيا والباسيفيكي

يكمل المؤلف خطته في وصف التجارب على مدى ثلاثة فصول ويختمها بفصل تقييمي. اللافت للنظر في هذه المنطقة الواسعة جداً جغرافياً وسكانيا والمتعددة

الإثنيات واللغات أن التجربة اتخذت مساراً مختلفاً عن الذي اتخذته التجارب الأفريقية، ما جعل عملية التجمع الإقليمي لا تحظى بأولوية لمعالجة التشرذم الذي شهدته المنطقة الأفريقية. فالمنطقة كانت موزعة بين أقاليم تخضع للنفوذ السوفياتي، وأخرى يغلب عليها الطابع الإسلامي، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي في إطار الحرب الباردة وانتشار الشيوعية في الصين والهند الصينية، الأمر الذي «أحال المنطقة إلى منطقة صراع دولي، أعطى لاعتبارات الأمن والسلام أولوية متقدمة». والمنطقة تضمّ أيضاً ثلاث دول صناعية متقدمة: اليابان وأستراليا ونيوزيلندا، اهتمت بتوثيق علاقاتها الإقليمية والتعاون القوي بين الأخيرتين. من جهة أخرى، شهدت المنطقة حركات انفصالية بدأت بانفصال بنغلادش عن باكستان، ثم في التسعينيات بانفصال عدد من دول وسط آسيا عن الاتحاد السوفياتي. أما في المحيط الهادي، فقد حاولت الدول الجزيرية المتناهية الصغر التعاون معاً لمواجهة التحدّي الذي يشكله واقع حجمها ومجاورتها العمالقة وتشتتها الجغرافي.

الصفة الأساسية هي الأخذ بصيغة التعاون لا التكامل الإقليمي لمواجهة مشاكل مشتركة وليس لتحقيق أهداف وطنية مشتركة. هكذا نشأت منظمة «التعاون الإقليمي للتنمية» بين إيران وباكستان وتركيا بعد فشل بناء حلف عسكري عقب تأميم مصدّق للنفط عام ١٩٥١ في إيران. وشملت الاتفاقات التعاون الصناعي، سواء على صعيد المشروعات الصناعية أو على صعيد التتام الصناعي والتصنيع المشترك، أو على صعيد تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما أن التعاون شمل القطاعات الإنتاجية، كالزراعة، لتأمين احتياطي الأمن الغذائي والطاقة، وفي مجال النقل والاتصال. يضاف إلى ذلك التعاون في القطاعات الخدماتية، وبخاصة التعاون الوظيفي المتعلق بالمجالات اللازمة للنهوض بالتنمية البشرية والاجتماعية وإزالة الفقر ومعالجة قضايا البيئة، وفي مجالات البحوث العلمية والتكنولوجية. أما صيغ التعاون الإقليمي، فهي مبنية على تضييق فجوة التنمية بين الأعضاء القدامى والجدد عبر ما يسمى بـ «مثلثات النمو». ولعبت العوامل الخارجية دوراً رئيسياً في كثير من التجمعات الآسيوية، خاصة في ما يتعلق بالتصدير إلى أوروبا والولايات المتحدة، فوضعت التبادل البيني في الإطار العالمي بدلا من النظر إليه كبديل، ولذلك اعتبرت «رابطة شعوب جنوب شرق آسيا» (الآسيان) نموذجاً لما يسمى «الإقليمية المنفتحة» كبديل لمصطلح «التكامل الإقليمي»، أو إقليمية جديدة بسبب تفاعل العولمة مع الإقليمية. فهي تستهدف الاندماج في الإطار العالمي وتعظيم المكاسب منه، وليس إيجاد بديل له يؤدي إلى اندماج إقليمي. النموذج عن ذلك هو «منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيكي» (الآبيك) الذي يتيح لرؤساء الدول لقاءات للتشاور غير المرتبط بإصدار قرارات ملزمة.

سادساً: تجارب نصف الكرة الغربي

هنا أيضا يكرّس المؤلف **أربعة فصول** لوصف التجارب في كل إقليم من القارة الأمريكية يليها فصل تقييمي. اللافت للنظر هو أن القارئ لا يخرج بتصور واضح عن تجربة التكامل في أمريكا على

رغم غزارة المعلومات التي أبرزها المؤلف. ربما كان حريصاً على أن يعطي صورة كاملة عن تلك التجارب، إلا أنه لم يستطع تلخيص تلك التجربة في عدد بسيط من الأفكار. فعلى سبيل المثال، يبدو واضحاً أن الغاية الأساسية لتجربة التكامل لم تكن إلا لتحسين الواقع القطري في كل إقليم، كما أن التفاوت في الأحجام والقدرات انعكس على مسيرة تلك التجارب. إضافة إلى ذلك، فإن العوامل الخارجية، كضغط ونفوذ الولايات المتحدة، والعوامل الداخلية، كالتحول من دكتاتوريات إلى ديمقراطيات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، ناهيك بإشكاليات التبعية والدور الذي لعبته الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الدولية؛ كل ذلك أثر بشكل واضح في عملية التكامل. لكن المؤلف لم يركز على إبراز خيط بياني لذلك الغرض ربما لحرصه على الحفاظ على موضوعية تجنبه الانتقاد لانحيازه إلى موقف معيّن أو إلى آخر.

هذا، وقد شهدت القارة الأمريكية محاولات مبكرة للتعاون تطوّرت في منتصف القرن الماضي (عام ١٩٥٥) إلى «منظمة الدول الأمريكية» التي شملت الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا والدول النامية، غير أن محاولات التكامل بين الدول النامية في أمريكا اللاتينية بدأت في أوائل الستينيات، وقد تلتها محاولات لأمريكا الوسطى والكاريبي وأقاليم أخرى في أمريكا الجنوبية. أما التطوّر المهم، فهو الذي حصل في موقف الولايات المتحدة الذي كان منذ بداية القرن معادياً لمحاولات التكامل، والذي أصبح محبّذاً له، بل داعياً إلى «إقليمية جديدة» تضمّ دولاً متقدمة وأخرى نامية في آن واحد. ولعل أهم تجسيد لذلك التحول كان في تجمع قاري في شكل «منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (نافتا) (NAFTA) عام ١٩٩٤، تلته دعوة إلى إنشاء «منطقة التجارة الحرة للأمريكات» (فتا) (FTAA) التي كان من المقرر أن ترى الوجود هذا العام (٢٠٠٥).

إن قضيتي الحجم والنفوذ الأجنبيين أثرتا في تجارب التكامل في القارة الأمريكية، علما أن تلك التجارب لم تكن لتسعى إلى تحقيق وحدة اقتصادية، بل لتعزيز القدرات القطرية. ولا بد من ذكر الدور الذي لعبه الأرجنتيني راؤول بريبيش الذي دعا الدول النامية إلى الإحلال محلّ الواردات (Import Substitution) الذي كان بمنزلة الثورة الأولى على طغيان الدول المتقدمة التي كانت وما زالت تنهب بشكل أو بآخر ثروات الدول النامية. أما الظاهرة الثالثة في تجربة التكامل، فهي النموذج التشيلي الذي أوجده انقلاب بينوتشيه المدعوم من الولايات المتحدة «حيث بدأت موجة نيوليبرالية قادتها طائفة من الحكام الدكتاتوريين كمحاولة لكسب تأييد القوى الرأسمالية الداخلية والخارجية». ويضيف المؤلف أن النموذج التشيلي اتفق مع «التحول في الفكر العالمي من الإحلال محل الواردات إلى التصدير الذي أعطى وزناً أكبر لقوى السوق والانفتاح على الأسواق العالمية من دون التركيز على الإقليمية». وقد أدت الموجة المتفاقمة في التضخم التي واجهتها دول أمريكا الجنوبية إلى استسلامها لقوى العولمة التي حولت تجمعاتها إلى صيغة «الإقليمية المنفتحة»، كما أفضت إلى ظهور نموذج «الإقليمية الجديدة» التي تحدث عنها المؤلف في القسم السابق من كتابه.

إن السمة الرئيسية لإقليم أمريكا

اللاتينية هي الاتجاهات المحافظة لدى أصحاب القرار التي تعادي التجديد والابتكار. لقد أدت تلك الاتجاهات إلى دعوة اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة إلى تكامل يستهدف تعزيز الصناعة «بمنزلة صيحة في فراغ اقتصادي واجتماعي»، حيث قاوم القائمون بالنشاط الإنتاجي أي محاولة للتصنيع على المستوى الإقليمي. ويعود ذلك إلى أن الفئات الاجتماعية في الدول الكبيرة اعتبرت أن السوق المحلية المحمية توفر لها معدلات مقبولة للربحية والأداء، ما أدى إلى رفضها لتوسيع السوق، «سواء تمّ ذلك عن طريق أدوات المنافسة من خلال إطلاق قوى السوق، أو عن طريق منهج تخطيطي ينطوي على تدخل من قبل أجهزة الحكومات والرابطة، لتعارضه ومبدأ المبادرة الفردية». وهكذا تبلورت نظرية التكامل المبنية على المبادرة الخاصة من دون أي تدخل حكومي، والعمل على جذب أكبر قدر ممكن من الرأس المال الأجنبي، و«اعتبار أن أداته الرئيسية هي التعرفة الجمركية». وجرّدت أجهزة التكامل من أي سلطات تمكّنها من أخذ المبادرة في تنسيق السياسات الأخرى، وترك أمرها إلى الشركات العابرة الجنسية التي «بنت حساباتها على أساس الوقوف في وجه التكامل».

ويبدو من أسلوب المؤلف أنه غير مقتنع بالحجج التي تقدمت بها تلك الدول دون أن يستفيض في شكوكه، ولكن بات واضحاً أن المؤلف مشكك، وهو محق بذلك، في فعالية القطاع الخاص والشركات العابرة الجنسية في ما يتعلق بمصالح الشعوب. ولذلك يستشهد بنقد ما يسميهم بـ «معظم الكتّاب» بأن الرابطة التجارية الحرة لأمريكا اللاتينية «ولدت ميتة»، وبأنها «منتدى اجتماعي من أجل إعاقة التكامل». أما النجاح الذي تحقق في زيادة التجارة البينية، فهو يعود إلى عوامل أخرى غير تحرير التجارة واتفاقيات التتام الصناعي، كحوافز التصدير وأنظمة أسعار صرف العملة.

إضافة إلى المواقف السياسية للفئات الفاعلة، عانت التجربة التكاملية لأمريكا اللاتينية قصوراً في آليات التكامل، سواء من حيث الاقتصار على تحرير التجارة على الرغم من الاتفاق على إقامة سوق مشتركة أو محدودية الصيغ التي اتبعت لهذا التحرير، ما أدى إلى تفاوت في توزيع الأعباء والمنافع.

سابعاً: المعالم الأساسية للتجارب العربية

أعتقد أن القارئ العربي أو الباحث سيعطي اهتماماً أساسياً لهذا الفصل لأنه يأتي في صميم التوجّه الوحدوي للمؤلف ولكافة القوميين العرب. لكن الفصل المكرس للتجارب التكاملية العربية هو أقصر الفصول، إذ لا يتجاوز البحث ٣٩ صفحة، بل أن خيبة الأمل الأكبر في تقديري هي الطابع الوصفي لتلك التجارب دون تحليلها وربطها في سياق تاريخي لمفاصل التاريخ المعاصر للأمة العربية. المؤسف أن المؤلف لم يعط أي تفسير لمسببات تلك التجارب. فعلى سبيل المثال، يسرد في الصفحة ٤٨٧ وما يليها عن تجربة التعاون في إطار المجلس الاقتصادي دون أن يبرز الأسباب التي أدت إلى إقامة مجلس الوحدة العربية، بل يكتفي بما يلي: «ومقابل التعاون الذي نودي به في أوائل الخمسينيات [من هم؟]، فإن منتصف الخمسينيات شهد توجّهاً نحو التكامل [أيضاً هنا من؟ وكيف؟ ولماذا؟] بإقامة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية». ثم

يسرد المؤلف مراحل تلك الدعوة، وما أسفرت عنه، وخاصة عبر تعريف الحريات الخمس:

١ ـ حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.

٣ ـ حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.

٤ ـ حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافئ والمطارات المدنية.

٥ ـ حقوق التملك والإيصاء والإرث.

إلا أن هذه الحريات فرّغت من مضمونها دون تحديد الأسباب، كما تمّ تأجيل التنفيذ إلى مراحل. هنا أيضا يكتفي المؤلف بسرد وقائع دون تقييمها أو تحديد أسبابها. كنت أتمنى لو أنه حدّد من المسؤول عن التأخير أو حتى إفراغ الاتفاق من مضامينه. كما أن محاولات الوحدة الاقتصادية باءت بالفشل، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى التجارب التكاملية الجزئية، ولأسباب سياسية، لم يستفض المؤلف في تحليلها. كنت أتمنى أن يتمّ تحليل الأسباب السياسية التي أدت إلى إجهاض مختلف المحاولات لمعرفة ما إذا كانت قد تتكرر. فهل كانت القرارات السياسية نابعة من عوامل داخلية لكل دولة أم متعلقة بسياق السياسة الإقليمية والدولية المسيطرة على مراكز القرار؟ وكيف واجهت النخب العربية المسؤولة الاخفاقات المتكررة في تلك المسألة الحيوية؟ وهل كان الاقتصاد الدافع الأساسي لتلك التجارب؟ (تلك التجارب أو الاتفاقات التي وصل عددها إلى ستين وفقاً للجدول رقم ١٥-٣ في ص ٤٩١ و٤٩٢). أما في ما يتعلق بالمنظمات العربية الرسمية المتخصصة، فقد وصل عددها إلى سبع وعشرين، وهي تعمل كبيوت خبرة في مجالاتها وتؤازر مجلس الوحدة العربية.

يشير المؤلف في عنوان الفقرة العائدة لتلك المؤسسات إلى كثرتها دون أن يفصح عما هو الحدّ المطلوب أو يجري مقارنة بتجارب أخرى. إن معظم الفصل سرد وصفي، وليس تحليلياً، وهو يزيد من إحباط القارئ أو الباحث في أسباب تعثر التجارب التكاملية العربية. فالقارئ لا يخرج بأي خلاصة تذكر في ذلك الموضوع، وهذا مؤسف للغاية.

ثامناً: خلاصة تجارب التكامل ومغزاها بالنسبة إلى الوطن العربي

عنوان هذا القسم مثير للغاية على الأقل للباحث في الشأن التكاملي العربي، إلا أن الفصل الأول في هذا القسم، وهو **الفصل السادس عشر**، يصف التجربة الأوروبية، علماً أن الدكتور حسن نافعة كان قد بحث هذا الموضوع في مؤلف نشره مركز الدراسات الوحدة العربية، وهو جزء من البحث الذي قام به مؤلفنا. لم أطلع على بحث الدكتور نافعة للمقارنة، ولكن بات واضحا أن الشق التحليلي أيضاً مهمش عند مؤلفنا. فهو على العموم سرد لتطورات بناء الوحدة الأوروبية دون أن يرافقه تحليل سياسي واقتصادي لمجمل المراحل أو حتى الاستراتيجية المتبعة وأسبابها. كنت أتمنى لو أن المؤلف أشار إلى المرحلة السياسية التي مرّ بها الاتحاد الأوروبي، خاصة خلال الحرب الباردة ومن بعد سقوط حائط برلين. كما أن موقف الولايات المتحدة من الاتحاد لم يتمّ التطرق إليه.

أما **الفصل السابع عشر**، فعنوانه «خلاصة تجارب التكامل بين الدول النامية». قلت في نفسي: وأخيراً ربما هنا فصل تحليلي تقييمي حقيقي، لكن سرعان ما خابت آمالي لأن الفصل ليس إلا تكراراً لما جاء به المؤلف في الفصول السابقة، إذ يسرد أهداف التكامل، وهي في نظره ١٥، ثم يعدد المبادئ التي يقوم عليها التكامل، وهي ١٢. أما أبعاد التكامل، فهي سياسية واقتصادية واجتماعية وتنموية، وتهدف إلى تغذية بناء شعور أقوى بالجماعية للقضاء على القلاقل التي تصيب بعض دول الإقليم، ولتخصيص أفضل لمواردها، ولتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، وذلك عبر نمو اقتصادي مستديم يأخذ بعين الاعتبار قضايا البيئة وتنمية الموارد البشرية وتمكينها. هذه بديهيات لا تستوجب الوقوف عندها من قبل أي باحث في قضية التكامل. كنت أتمنى لو أن المؤلف حاول مقارنة الفكر النظري للتكامل مع وقائع التجربة في كل منطقة أو إقليم. على سبيل المثال، لا يوجد تحليل حول التميّز أو التفوق النسبي (Comparative Advantage) في مختلف أقطار الأقاليم أو دراسة عن التنافسية بينها. لقد اكتفى المؤلف بسرد الوقائع مع قليل من التعليق.

تاسعاً: خصائص التكامل العربي في ضوء التجارب العالمية

يتناول هذا الفصل **الثامن عشر** بعض خصائص التكامل العربي في ضوء التجارب العالمية و«بالاسترشاد بعدد من الدراسات التي حفلت بها الأدبيات العربية، سواء على المستوى الأكاديمي، أو في تقارير العديد من اللجان التي شكلت والمؤتمرات التي عقدت من أجل دراسة تقييم وتطوير العمل العربي المشترك». ويضيف المؤلف ملاحظة في غاية الأهمية، ألا وهي: «ونعتمد هنا مصطلح «العمل المشترك» نظراً إلى أنه يغطي الصيغ المختلفة التي اتبعها العرب، والتي راوحت بين التعاون البسيط ومحاولة تحقيق الاندماج التام». في هذه العبارة، لخّص المؤلف يقين التجربة العربية التي كشفت ترهل النظام المؤسسي العربي وفقدان الإرادة السياسية لإنجاح التجربة. ويحمّل المؤلف المسؤولية، وهو محق بذلك، لـ «الممارسات التي أدت إلى قيام تنظيمات فضفاضة في النطاق العربي ... عن القصور في الأداء، سواء في مجال التعاون بشكل عام أو التكامل على وجه الخصوص». ويخلص إلى القول: «ويقتضي الأمر جعل المنطلق الأساسي للعمل العربي المشترك هو التكامل على المستوى القومي، وفق منهج محدّد المعالم والمراحل، وتقوية درجة الالتزام به، يستهدف تحقيق «الوحدة الاقتصادية»، وهي مسمى جدير بالاعتبار من الناحيتين العلمية والعملية».

أعتقد أن هذا الفصل هو من أهم ما جاء به المؤلف، وهو يفيد الباحث العربي في قضية التكامل. كما أعتقد أنه المحور الأساسي لجمل البحث، فهو الأساس والباقي رديف تفصيلي ومرجعي موسوعي لمن يهمه أمر التعمق. هذا الفصل يلخص التجارب العربية ومحاورها في ما لها من سلبيات وإيجابيات، إلا أن مأخذي على ما جاء في بعض الفقرات النقدية التحليلية هو خجل المؤلف من تحديد موقف. فعلى سبيل المثال، يتناول في المقطع الرابع تحت عنوان: «موقع المشروعات المشتركة» الجدل الذي

أثارته الأدبيات العربية في انتقادها المدخل التجاري للتكامل وتأكيدها أهمية المدخل الإنتاجي المرتبط بالتنمية. لا يحدّد المؤلف من هم النقاد ولا موقفه منهم، بل يلجأ في معظم الأحيان إلى تجهيل أصحاب الرأي والموقف، سواء أكانوا من السياسيين أم من المختصين، وكأنه يريد تجنب المجابهة. هذا الأمر من حقه، إلا أنه يضعف في رأيي قوة الموقف في البحث.

من جهة أخرى، لم يتطرق المؤلف إلى تقييم البنية الاقتصادية في مختلف الأقطار العربية. لقد كان بودي لو أنه أشار إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد العربي عموماً، وتداعياته على البنية السياسية الفئوية لمختلف الأنظمة، والعكس صحيح. فمن هذه الزاوية، يمكن فهم فقدان الإرادة السياسية للنخب الحاكمة التي حرصت دائماً على تضليل الرأي العام العربي في الإيحاء بالتعاون أو بالسعي نحو الوحدة التي يبغيها الضمير والوجدان القوميان.

يختتم المؤلف الفصل بفقرة حول الشرق أوسطيات، سواء مبادرة الشرق الأوسط الجديد، أو مبادرة شراكة شرق الأوسط أو الشرق الأوسط الأكبر. لقد أشار إلى خطورة تلك الطروحات وأبعادها في إضعاف الكيان العربي لمصلحة الكيان الصهيوني وإجهاض أي محاولة تكاملية بين الأقطار العربية، وكنت أتمنى لو استفاض أكثر في هذا الموضوع.

عاشراً: نحو مشروع لتطوير التكامل العربي

في القسم الأخير من الكتاب **الخاتمة** يتناول المؤلف ما يسميه بـ «الغرض الرئيسي من هذا الكتاب، وهو بناء مشروع لتطوير التكامل في الوطن العربي مستمداً من التجارب الإقليمية العالمية». كما يعتمد أيضاً على المقترحات التي انطوت عليها الأدبيات العربية، وبخاصة تلك التي جاءت في مؤلفات إسماعيل صبري عبد الله، ومحمد لبيب شقير، ويوسف صايغ، وآخرين. ولا يستبعد المؤلف جهود المنظمات الرسمية العربية ومشاريع تطوير النظام الإقليمي العربي، مثل مشروع تطوير جامعة الدول العربية.

أما المشروع المقترح، فهو يستند إلى منطلقات عديدة (حدّدها بـ ١٥)، منها مراجعة مناهج العمل العربي المشترك الذي يجمع بين التكامل بمعناه الشامل والاكتفاء بالتعاون بآفاقه المحدودة. ولكن القارئ لا يخرج بتصوّر واضح عما هو مطلوب، وكيف يمكن تحقيق تلك المراجعة و/أو من يقوم بها. وهناك منطلق آخر للمشروع المقترح، وهو مواكبة التطورات العالمية، وخاصة «المتغيرات الدولية والإقليمية»، بحيث يتصدّى لما يراد فرضه على المنطقة العربية. هنا أيضا لا يفصح المؤلف كيف؟ ومن؟. ويلي ذلك ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مواجهة التحديات الخارجية التي تخصّ الوطن العربي كالإقليمية المعولمة. إن ما لفت نظري في هذه المنطلقات ضرورة «تصويب الخلفية النظرية للمنهج التكاملي» دون أن يخلص إلى منهج محدّد يأخذ بعين الاعتبار ما يقترحه من وصفات. كما أن استنتاجه لفشل تجارب العالم الثالث يعود فقط إلى محاكاة التجمع الأوروبي «بصورة غير واعية، غاب عنها تنظير يلائم أوضاعه». هذا صحيح، ولكن غياب القرار السياسي الجدّي كان الأساس، بحسب رأيي، في الفشل، وقد رافقته ضغوطات الدول

المستعمرة سابقاً والولايات المتحدة، إضافة إلى إملاءات مؤسسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ظلت تضغط لتسليم مقدرات الدول للقطاع الخاص الأجنبي التي تسيطر عليه الشركات المتعددة الجنسية. وهنا أيضاً لا يسرد المؤلف كيف يمكن معالجة ذلك التحدّي. وفي العموم، لا يمكننا إلا أن نتفق مع مختلف المنطلقات التي حدّدها المؤلف، إلا أنه كان لا بد من التعمق في تحديدها ومعالجة تداعياتها.

أما أبعاد التكامل، فهي التي أتى المؤلف على وصفها في الفصول السابقة وليست جديدة. ولكن الجديد يكمن في الخطاب القومي الذي يتبنّاه، وهو محق للغاية لأن مشروع الوحدة لا يتنافى مع التعددية. إن المقصود هو تعزيز الروابط بين الدول المعنية للوصول إلى قدر من التجانس والتماسك يحول مجتمعاتها إلى مجتمع واحد بأبعاده كافة، السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وذلك النوع من الاندماج لا يعني إزالة الهوية الخاصة للأعضاء، وإنما يخلق «قدراً من الروابط يسمح بتعددية متعايشة بين أطراف لهم رؤى متقاربة للقضايا المشتركة وتفهم الخصوصيات، وتقبل المشاركة في الأعباء التي قد تصاحب منافع تعود على الأطراف الأخرى». هذا هو نوع الخطاب القومي المطلوب، وأعتقد أن أهمية بحث المؤلف تكمن في بلورة مضمون الخطاب القومي على أسس علمية بعيدة عن الغيبيات التي يفهمها القاصي والداني. إن عملية التكامل التي تستهدف التنمية على الصعيد الاقتصادي، وفي المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية والثقافية، هي ترجمة عملية للمشروع العربي النهضوي بأبعاده الستة.

والمؤلف مشكور على صياغة تصميم متكامل للخطاب القومي المطلوب في الحاضر والمستقبل.

ولا يكتفي المؤلف بسرد منطلقات وأبعاد المشروع التكاملي، بل يذهب أبعد في تحديد ضرورة القبول بالمرور بمراحل تتناسب مع قدرات الدول المعنية للاستفادة من تراكمية التجارب. كما يشرّع أيضاً للإطار المؤسسي المطلوب، سواء في الأجهزة الرئيسية أو الأجهزة المعاونة أو المؤازرة، أو حتى في أساليب اتخاذ القرارات. وكي لا يكون المشروع المقترح نظرياً فقط، يجهد المؤلف إلى التطرق إلى القضايا التي قد تؤثر في تطبيق المشروع، سواء في الهيكلية التنظيمية أو غيرها، ويقترح عدة بدائل للنقاش، كما يأخذ بعين الاعتبار أوزان الدول الأعضاء، كما حصل على ما يبدو في التجمع الأوروبي.

* * *

ختاماً، أعتقد أن المساهمة الكبيرة للمؤلف كانت في جمع ومراجعة المواثيق المتعلقة بالتجارب التكاملية في العالم، ووضعها في مكان واحد يسهّل مهمة الباحث في تناول المراجع. أما المساهمة الثانية، فهي تكمن في الفصول التقييمية لكل تجربة تكامل حصلت في العالم، والتي تزوّد الباحث بأفق منهجي لمراجعة تلك التجارب. وأعتقد أن تلك الفصول هي التي يجب إبرازها، وجعل الفصول التفصيلية الوصفية لمختلف التجارب كملاحق يعود إليها الباحث عند الحاجة، مما يسهل قراءة المؤلف. كما أن المشروع المقترح يستحق كتاباً خاصاً لأهميته في ترجمة عملية للمشروع العربي النهضوي □